



## أثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية

### \_دراسة ميدانية بينك الفلاحة والتنمية الريفية

B.A.D.R - بأدرار

1- عوماري عائشة

2- حميمش نرجس

<sup>1</sup>omarich@hotmail.fr

<sup>2</sup>hamimeche\_nardjes@hotmail.com

#### الملخص-

تدخل هذه الدراسة ضمن الدراسات الميدانية التي تهدف إلى التعرف على أثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية، من خلال استبيان استهدف موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة أدرار من أجل معرفة آرائهم حول الموضوع، وقد اتبعنا في دراستنا المنهج الوصفي من خلال وصف كل ما يتعلق بالتدقيق الخارجي وجودة المعلومات المالية وكذا الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، والمنهج الاستقرائي من أجل دراسة أثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتعميم النتائج كافة مجتمع الدراسة.

تمت الدراسة على 37 مستجيباً أدلوا بأرائهم حول أثر الاستقلالية، التزام المدقق بالسلوك المهني والتأهيل العلمي) على جودة المعلومة المالية، إضافة إلى توضيح أثر تقرير المدقق على الخصائص التي تجعل من المعلومة المالية تتمتع بالجودة وتؤثر على قرارات المستخدمين بشكل ملائم، بحيث تم التوصل إلى أن أهمية التدقيق الخارجي تكمن في خلق قيمة مضافة للمؤسسة من خلال زيادة فعالية المعلومات المالية لهذه الأخيرة وزيادة قيمتها الاستعمالية.

#### الكلمات المفتاحية-

التدقيق الخارجي، خصائص المعلومة المالية، جودة المعلومة المالية، القوائم المالية.

## The Impact Of External Audit On The Quality Of Financial Information Field Study At The Agricultural And Rural Development Bank - B.A.D.R Adrar

### Abstract-

This Study Is Involved In The Field Studies That Aim To Identify The Extern Auditing Impact On The Financial Information's Quality Throughout A Questionnaire Addressed To Agriculture And Rrural Development Bank Employees Then,Generalizing The Fundings On The Sample Study We Have Adopted A Descriptive Approach To Describe The External Auditing And The Financial Information Quality As Well As The Previous Studies Which Dealt With Such A Topic And Even The Inductive Approach To Study Its Impact On The Financial Information Qualiwe Questioned 37 Informants Who Had Given Their Opinion Upon The Independence's Impact, The Auditing Honesty And The Scientific Qualification On The Financial Information Qualityty In This Bank In Addition To The Clarification Of The Auditor Report On The Features That Enrich The The Financial Information Quality And Effects The Employees Decisions Effectivel We Conclude That The External Auditing Importance Is Lie In Creating An Extra Value To The Company Through Increasing The Its Financial Information Effectiveness And Its Value

### Key Words -

External Auditing, Financial Information Features,Financial Information Quality,Financial Lists

### مقدمة البحث:

تلعب المعلومة المالية في وقتنا الحالي دورا أساسيا في عملية اتخاذ القرار، إذ يعتمد متخذو القرار بكافة خلفياتهم ومستوياتهم على المعطيات المالية كأساس لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وتسيير مصالحهم بكل فعالية.

ونظرا لأهمية المعلومة المالية، فإن هؤلاء المستخدمين يحتاجون إلى وسيلة لضمان الثقة فيها وضمان توفر مجموعة من الخصائص تجعل القرارات المترتبة عنها ملائمة ورشيدة، وفي هذا الإطار تظهر أهمية التدقيق الخارجي باعتباره أداة فعالة لضمان

الخصائص السالفة الذكر باعتباره فحصا انتقاديا للقوائم المالية يصدر من جهة خارجية محايدة تتمتع بمستوى جيد من التأهيل.

وبناء على ما سبق يمكن طرح إشكالية البحث على النحو التالي:

**ما مدى تأثير التدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية؟**

**الأسئلة الفرعية:**

1- ما المقصود بالتدقيق الخارجي و فيم تتمثل أهميته؟

2- ما هي الخصائص النوعية للمعلومة المالية الجيدة و كيف تؤثر هذه

الأخيرة على اتخاذ القرار؟

3- ما مدى تأثير نتائج التدقيق الخارجي على جودة المعلومات المالية في

بنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

**فرضيات الدراسة المقترحة:**

1- لا يوجد تأثير للمعايير الشخصية للمدقق الخارجي على جودة

المعلومة المالية؛

2- لا يوجد تأثير لتقرير المدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية؛

**أهداف الدراسة:**

1- توضيح خصائص المعلومة المالية الجيدة؛

2- توضيح دور المعلومة المالية في اتخاذ القرار؛

3- توضيح تأثير تقرير التدقيق الخارجي على جودة معلومات المالية؛

4- معرفة مدى استفادة المستخدمين للتقارير المالية من التدقيق الخارجي و تأثير

هذا الأخير على جودة المعلومات من خلال دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

**أهمية البحث:**

يستمد الموضوع أهميته من أهمية التدقيق الخارجي، كون هذا الأخير يتم من قبل

جهة مستقلة و محايدة لإدارة المؤسسة ما يجعل من تقاريره أكثر مصداقية و دقة عن

واقع وصحة القوائم المالية للمؤسسة، كما أنه يعد مرآة لمدى تطبيق الإجراءات

الرقابية، و مقياساً لفعالية الأداء الداخلي للمؤسسة و مقوماً له.

**الدراسات السابقة:**

دراسة للباحث سردوك فاتح بعنوان "دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية- دراسة حالة الشركة الجزائرية للألنيوم بالمسيلة- (2004)".

ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة إلى أن نجاح المؤسسات الاقتصادية مرهون بالمعلومات المحاسبية والتي تعتبر أساسا لاتخاذ القرارات، والتالي فإن فعالية القرارات مرتبطة بمدى خضوع المعلومات التي اتخذت القرارات على أساسها للمراجعة الخارجية للحسابات؛

1- دراسة للباحثين عبد الواحد عمري، فاتن حكيم غريال وفاطمة تريكي بكلوتي بعنوان "أثر التدقيق الخارجي على نوعية المعلومات المحاسبية\_ حالة المؤسسات التونسية المدرجة".

توصلت الدراسة إلى أن المدقق الخارجي يلعب دوراً هاماً في الوصول لقوائم مالية ذات نوعية، كما أن اعتماد المؤسسة على واحدة من الأربعة الكبار أو على مدقق مختص يعطي أفضل نوعية للقوائم المالية.

2- دراسة للباحث وليد خالد حميد العازمي بعنوان " أثر مدقق الحسابات الخارجي في تحسين مصداقية المعلومات المحاسبية في بيت الزكاة الكويتي " (2012).  
و على ضوء الدراسة تم التوصل الى النتائج التالية:

1) إيلاء كفاءة مدقق الحسابات الخارجي المهنية الأهمية التي تستحقها كونها تؤثر في تحسين مصداقية المعلومات المالية؛

2) التأكيد على أثر استقلالية مدقق الحسابات الخارجي وموضوعيته، وذلك لتأثيرها الواضح في تحسين مصداقية المعلومات المالية؛

3- دراسة للباحثة وسيلة بوخالفة بعنوان " دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية - دراسة عينة من تقارير محافظي الحسابات بولاية ورقلة للفترة ما بين (2008- 2012)" (2013).

وللإجابة على هذه الإشكالية قامت الباحثة بدراسة مجموعة من تقارير المدققين لمجموعة من المؤسسات عبر السنوات السابقة الذكر، مما مكنها من الوصول لمجموعة من النتائج أهمها:

- تعتبر المراجعة الخارجية وظيفة تتم عن طريق مراجع خارجي مستقل عن المؤسسة، هدفه الرئيسي هو إعطاء ضمان لمستخدمي القوائم المالية للمؤسسة من خلال الرأي المحايد الذي يصدره عن مدى صحة ودقة وعدالة تلك القوائم المالية؛

- من بين الأسباب التي تحد من الالتزام بتطبيق إرشادات المراجع الخارجي، ضعف اهتمام الإدارة بتقارير هذا الأخير وما يحتويه من آراء تخدم المؤسسة بشكل إيجابي؛

#### حدود الدراسة:

نظراً لأهمية التدقيق الخارجي وأثره على جودة المعلومات المالية خاصة في المؤسسات المالية، ارتأينا اختيار بنك الفلاحة و التنمية الريفية كـ مجال لإجراء الدراسة التطبيقية وإبراز واقع وأهمية التدقيق الخارجي داخل هذه المؤسسة، وقد تمت الدراسة في سنة 2014 - 2015

#### منهج الدراسة:

اتبعنا في دراستنا المنهج التاريخي من أجل سرد التطورات التاريخية التي عرفها التدقيق وأهدافه، إضافة إلى المنهج الوصفي من خلال وصف كل ما يتعلق بالتدقيق الخارجي وجودة المعلومات المالية وكذا الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع، وكذا المنهج الاستقرائي من أجل دراسة أثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومات المالية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية وتعميم النتائج على كافة مجتمع الدراسة.

#### أدوات الدراسة:

وقد اعتمدنا في دراستنا على مجموعة من الأدوات هي:

- 1- الكتب الخاصة بالموضوع؛
- 2- القانون المتعلق بالنظام المحاسبي المالي في الجزائر؛
- 3- المذكرات؛
- 4- المسح من خلال شبكة الانترنت؛
- 5- الاستبيان والمقابلة؛
- 6- أدوات التحليل الاحصائي.

كما تضمنت الخاتمة أهم النتائج المتوصل إليها من خلال الدراسة، منتهين

فيها إلى أهم التوصيات.

## أولاً: الإطار النظري للدراسة

### 01) تعريف التدقيق:

يعرف التدقيق على أنه: "فحص أنظمة الرقابة الداخلية، البيانات، المستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت التدقيق فحصاً انتقادياً منظماً، قصد الخروج برأي فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع والنتائج المالية الحقيقية للمؤسسة لفترة معينة"<sup>1</sup>

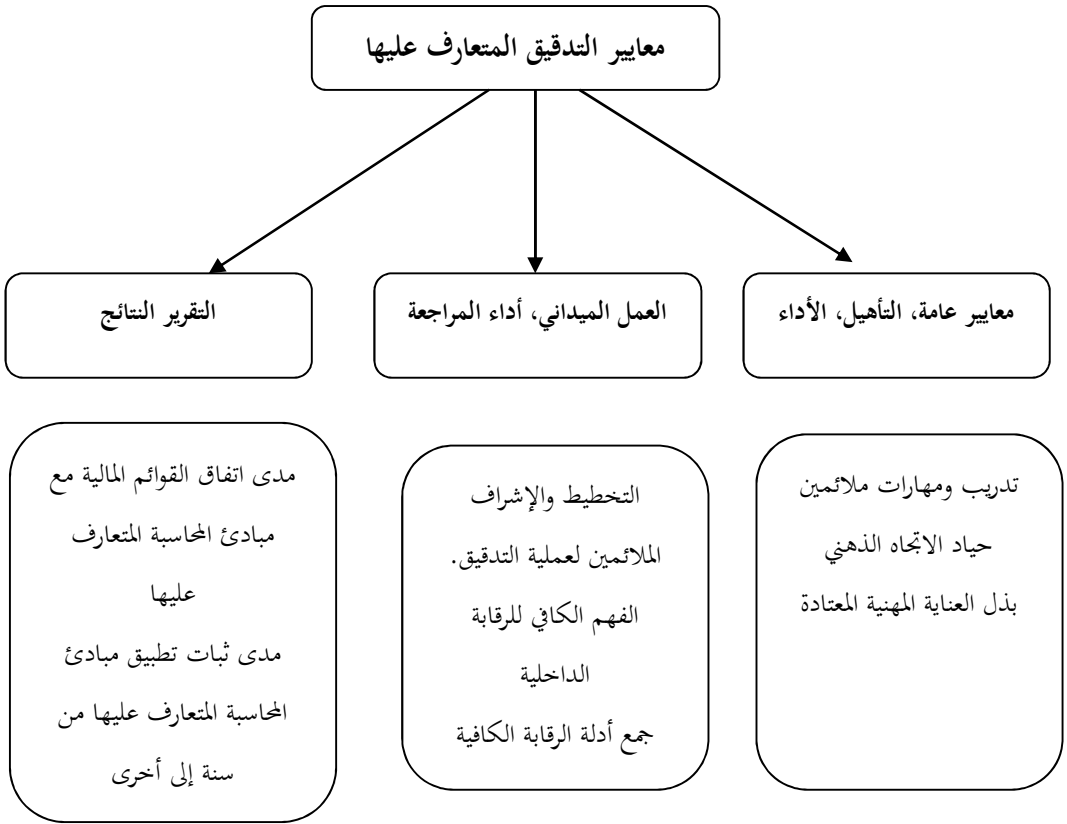
وينقسم التدقيق إلى عدة أنواع بحسب الزاوية المنظور منها، فمن ناحية الجهة التي تقوم بالتدقيق نجد: التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي والذي يمثل المتغير المستقل لدراستنا.

### 02) تعريف التدقيق الخارجي:

يعرف التدقيق الخارجي بأنه تدقيق يتم من قبل جهة مستقلة عن المؤسسة من أجل الحصول على رأي فني محايد حول مدى صحة وسلامة المعلومات المحاسبية الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبية لأجل إعطائها مصداقية كي تنال القبول والرضا من طرف مستعملها خاصة الأطراف الخارجية، وذلك من خلال فحص البيانات والسجلات المحاسبية وتقييم نظام الرقابة الداخلية.<sup>2</sup>

وهو يخضع لمجموعة من المعايير التي تضبطه وتزيد من فعاليته، ويمكن توضيح هذه المعايير كما يلي:

### الشكل رقم 01: يوضح معايير التدقيق المتعارف عليها



المصدر: ثناء القباني، المراجعة، (الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007)، ص 23.

#### أهمية التدقيق الخارجي:

ترجع أهمية التدقيق الخارجي إلى اعتباره وسيلة، تخدم مختلف الجهات المستخدمة للقوائم المالية المدققة والتي تستند إليها عند اتخاذ قراراتها ووضع سياساتها، ومن جهة أخرى يلعب التدقيق الخارجي دورا هاما في رفع قيمة المؤسسة من خلال زيادة فعالية المعلومات وذلك عن طريق الرأي الفني المحايد الذي يبديه المدقق

الخارجي حول مصداقية القوائم المالية وسلامة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في مختلف دفاتر المؤسسة، وبالتالي فإن العمل الأساسي للمدقق الخارجي هو إعطاء صورة وافية لواقع المؤسسة عن طريق الفحص الدقيق لحساباتها والتأكد من مصداقيتها ومدى احترامها للمعايير والقوانين الجاري العمل بها.<sup>3</sup>

ويتمثل مستخدمو القوائم المالية في: إدارة المؤسسة، المستثمرون، العاملون، المساهمون، الدائنون والبنوك والجهات الحكومية.<sup>4</sup>

### معلومة المالية:

تعتبر المعلومات المالية معلومات مجموعة، محللة، معالجة، مختصرة ومنظمة وفق تصنيف محدد في القوائم المالية على شكل بنود ومجاميع، وهي تمثل المادة الخام لاتخاذ القرارات.<sup>5</sup>

### مصادر المعلومة المالية

تمثل القوائم المالية كل وحدة من الأوعية المالية التي تصب فيها المعلومات وفقا لأشكال مختلفة يحددها الهدف النظام المحاسبي المعمول به.<sup>6</sup>

فحسب المادة 25 من قانون 07-11 المتضمن النظام المحاسبي المالي، تتضمن الكشوف والقوائم المالية مايلي:<sup>7</sup>

- الميزانية المالية والمحاسبية،
- جدول النتائج ؛
- جدول تدفقات الخزينة؛
- جدول تغيير الأموال الخاصة؛
- ملحق يبين القواعد والطرق المحاسبية المستعملة ويوفر معلومات مكملة عن الميزانية وحساب النتائج.

وفيما يلي عرض لتلك القوائم المالية:<sup>8</sup>

1) الميزانية المالية والمحاسبية: هي عبارة عن جدول مكون من قسمين \_قسم لعناصر الأصول وآخر لعناصر الخصوم\_ يعبر عن الحصيلة المالية للمؤسسة، وهي توضح المركز المالي لعناصر الأصول والخصوم للمؤسسة في تاريخ معين، فهي بمثابة صورة لوضعية المؤسسة في وقت ما.



2) **جدول النتائج:** هو وثيقة تجميعية تشمل التكاليف والنواتج المحققة من طرف المؤسسة خلال فترة النشاط، مما يتيح إظهار النتيجة الصافية للمؤسسة سواء كانت ربح أو خسارة، حيث أنه لا يؤخذ بعين الاعتبار تاريخ الإنفاق والإيرادات.

3) **جدول تدفقات الخزينة:** هو كشف للتدفقات الخاصة بالخزينة يهدف إلى إمداد مستعملي القوائم أو الكشوف المالية بتقييم عن الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يقدم المدفوعات والمتحصلات النقدية الفعلية لنشاط المؤسسة.

4) **جدول تغيير الأموال الخاصة:** إن عرض جدول تغييرات الأموال الخاصة يمكن المستعملين من معرفة الأسباب التي أدت إلى التغيير في الأموال الخاصة، وعليه فالتغيير في الأموال الخاصة يكون ناتجا عن مجموع الأنشطة التي قامت بها المؤسسة خلال الدورة سواء كانت أنشطة عادية كالإنتاج والبيع أو عمليات أخرى تتعلق برأس المال كزيادة رأس المال أو توزيع الأرباح. ويجدر بالذكر أن الأموال الخاصة تمثل مجموع الأصول مطروحة منه الديون التي على المؤسسة.

5) **الملحق:** رغم أن الميزانية وجدول حسابات النتائج يقدمان معلومات مهمة لمستخدميهما، إلا أن هناك معلومات تتطلب تفصيلاً أكثر وهو ما يتطلب ملاحق تتضمن القواعد والطرق المحاسبية المطبقة في إعداد الميزانية وجدول حسابات النتائج.

#### أهداف المعلومة المالية:

إن الهدف الرئيسي للمعلومة المالية هو توفير أساس يسمح لمستخدمي القوائم المالية الحاليين والمحتملين باتخاذ قرارات في مختلف أوجه النشاط في المؤسسة، وحتى تحقق المعلومة هذا الهدف يجب ألا يكون غرضها هو رفع قيمة المؤسسة، بل إفادة المستخدمين في اتخاذ قرارات رشيدة.<sup>9</sup>

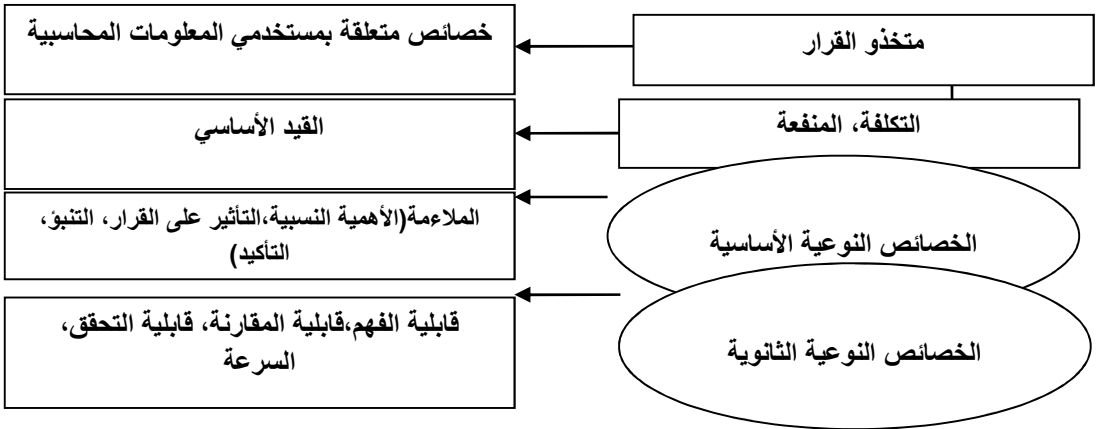
كما أن لها عدة فوائد في اتخاذ القرارات، التنبؤ، تقدير موارد المؤسسة وتقدير السيولة والمرونة واليسر المالي.

#### 03) جودة المعلومة المالية:

تعرف جودة المعلومة المالية بأنها الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية وكذا القواعد الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية، وقد وضعت هذه القواعد لأول مرة من طرف الجمعية الأمريكية للمحاسبة سنة 1966، وأجريت عليها عدة تغييرات من طرف المنظمات والهيئات المحاسبية.<sup>10</sup>

وتتضح هذه الخصائص في الشكل الموالي:

الشكل رقم 02: الخصائص النوعية للمعلومة المالية



المصدر: من إعداد الباحثات بناء على الخصائص النوعية للمعلومات المالية المنشورة من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية.

من خلال الشكل يتضح أن المعلومة المالية تكون أكثر جودة لمتخذي القرار كلما كانت ملائمة من حيث قدرة تأثيرها على القرار في الوقت المناسب، موثوقة وقابلة للتحقق، قابلة للفهم وقابلة للمقارنة وذلك مع مراعاة أن تكون فائدة المعلومة أكثر من تكلفتها.

ينبغي تحري الخصائص الثانوية قدر المستطاع، والجدير بالذكر أن وجود هذه الخصائص مع غياب الخصائص الأساسية -غالباً- لا يكون مجدداً في اتخاذ القرار، كما أن إتباع كل خاصية منها لا يخضع لقانون أو منهجية محددة، فقد نقلل من اعتبار إحدى الخواص مقابل زيادة اعتبار خاصية أخرى.

#### 04) دور المدقق الخارجي في زيادة الثقة في المعلومة المالية:

إن الدور الأساسي للمدقق الخارجي كما سبق وذكرنا يتمثل في إعطاء رأيه الفني المحايد حول مدى صدق وشرعية الحسابات المسجلة في القوائم المالية، وبالتالي فإنه في

حالة المصادقة على حسابات الشركة يضمن في حدود فحصه\_خلو القوائم من الأخطاء والغش والتلاعب والاحتيال.

وحتى يقوم بهذا الدور لأبد للمدقق من التأكد من عدالة البيانات المالية حتى يمكن الاعتماد عليها، كما أن عليه التأكد من تطبيق المعايير وتعزيز شفافية المعلومات المالية.<sup>11</sup>

إن هذه مصادقة المدقق تخلق للمؤسسة قيمة مضافة تتمثل في زيادة فعالية المعلومات المالية لهذه الأخيرة، و زيادة قيمتها الاستعمالية، ويعود هذا إلى الثقة التي يمنحها رأي المدقق الخارجي المحايد و المؤهل لمتخذي القرارات، والتي يظهر أثرها في ترشيد قراراتهم وبنائها على أساس معطيات حقيقية و ليس على أساس عشوائي.

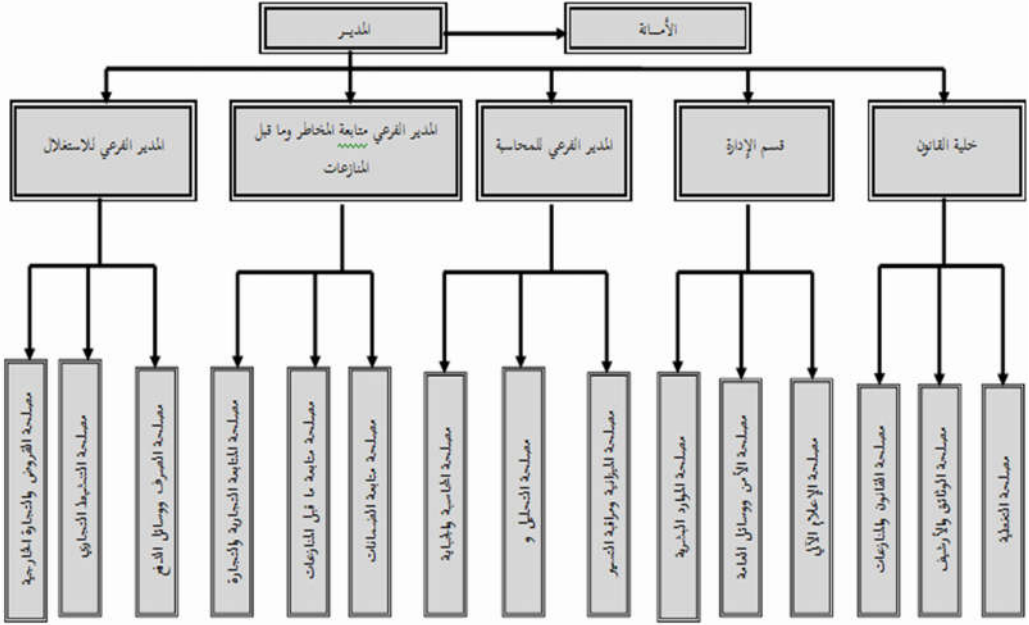
### ثانيا: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

#### 01) تعريف بنك الفلاحة والتنمية المحلية:<sup>12</sup>

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من البنوك التجارية التي تسعى إلى تطوير والنهوض بقطاع الفلاحة وهذا بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري. وفصل مصلحة القطاع الفلاحي، وهذا طبقاً للمرسوم رقم 1982/206 بتاريخ 1982/03/13 حيث يكون لبنك الفلاحة والتنمية الريفية مهمة تمويل هذا القطاع وكذا الحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة بالأرياف أياً كان نشاطها واختص هذا البنك منذ البداية في منح القروض بتسهيلات أكثر أنه يعد بنك الودائع التنموية وهي بالتالي من أهم مميزاته. حيث جاء بعد إعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، فكانت خرجته الأولى برأسمال يقدر بواحد مليار دينار جزائري. ليصل إلى 33 مليار دينار جزائري الى غاية 2014/03/31 وهو مؤسسة مالية ذات صبغة تجارية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ولكنها تخضع لوصاية وزارة المالية. بموجب المرسوم 101/80 الصادرة بتاريخ 1988/05/13 وعليه تحول البنك إلى مؤسسة ذات أسهم.

أما بالنسبة للبنك على مستوى ولاية أدرار فقد تأسس سنة 1988 كمديرية جهوية للبنك، أما اليوم يضم الفرع المجمع الجهوي للاستغلال بأدرار يقوم بالإشراف على نشاط الوكالات التابعة له وعددها أربعة وهي: وكالة أدرار 252 ، وكالة رقان 254 ، وكالة أولف 255، وكالة تيميمون 253.

ويبرز الهيكل التنظيمي لمجمع الاستغلال كما يلي:



المصدر: وثائق مجمع الاستغلال لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لادار

02) أنشطة البنك على مستوى ولاية أدرار:

بعد إصلاحات 1990 لم يعد نشاط البنك مقتصرًا على تمويل المشاريع الزراعية وتعد ذلك ليشمل الأنشطة الاقتصادية والتجارية، ويمكن تخيص أهم أنشطة البنك فيما يلي: <sup>13</sup>

- 1- تنفيذ المخططات والبرامج المقررة لتحسين الأهداف المسطرة لمختلف هياكل الإنتاج الفلاحي وتشخيص الحركة المالية لهذه الهياكل؛
- 2- تقديم القروض المتوسطة وطويلة الأجل من أجل تمويل مختلف المشاريع المخططة التي تساهم في تشجيع نمو الأعمال والهياكل الفلاحية والحرفية والزراعية والصناعية؛
- 3- يتلقى الودائع الفورية أو المؤجلة من أي شخص طبيعي أو معنوي كما يقدم لأي شخص القروض حسب توفر الشروط والأشكال المسموح بها؛

- 4- يقوم بفتح الحسابات لأي شخص يقدم لها طلب على أن يتضمن هذا الحساب مبلغ أدنى يحدده مجلس الإدارة بالبنك سنويا ويبقيه في الحساب؛
- 5- يقوم بدور مراسل البنوك الأخرى ويتولى عمل وكالة مؤسسات القرض الوطنية الأخرى؛
- 6- يقوم بجميع عمليات الدفع ويتلقاها نقداً أو بواسطة الصكوك والتحويلات والقروض المالية وغيرها من العمليات البنكية كما يقوم بتحصيل سندات الأمر والصكوك وأقسام الفائدة وغيرها من الوثائق المالية والتجارية؛
- 7- يقوم بجميع عمليات القرض لحساب مؤسسات مالية أخرى إذا كانت العملية متعلقة بنشاط البنك؛
- 8- تسيير الموارد النقدية بالعملة الصعبة أو بالدينار الجزائري؛
- 9- يساعد الدولة والجماعات المحلية والهيئات العمومية في تنفيذ جميع عمليات القرض أو يتدخل في هذه العملية لحسابه الخاص.
- 10- **واقع التدقيق في بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار**  
يلعب التدقيق دورا هاما بالنسبة للمؤسسات بشتى أنواعها خاصة المالية منها، كونه يهدف إلى اكتشاف الأخطاء وتصحيحها وتخفيض الأضرار الناجمة عنها، وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار على دراية تامة بتلك الأهمية، حيث سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى واقع كل من التدقيق الداخلي والخارجي في البنك.  
- **التدقيق الداخلي ببنك الفلاحة والتنمية الريفية.**  
حسب الهيكل التنظيمي للبنك، فإنه لا يحتوي على خلية مراقبة، ولا على مصلحة للتدقيق الداخلي، ومع ذلك فحسب المهام الأساسية لكل فرد على مستوى كل مصلحة أن يقوم بمراقبة أعماله وبشكل يومي، هذا من جهة.  
ومن جهة فإن مصلحة المحاسبة للبنك تقوم بعملية تدقيق وفحص مختلف التسجيلات المحاسبية من أجل التأكد من سلامتها وصحتها ومدى مطابقتها للمبادئ المحاسبية المعمول بها كلما دعت الحاجة إلى ذلك خاصة في وجود مشكل ما وذلك بالفروع الأربع.

## - التدقيق الخارجي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يأخذ التدقيق الخارجي بالنسبة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية ثلاثة أشكال حسب الجهة المكلفة به: <sup>14</sup>

**أولاً: التدقيق من طرف اللجنة الجهوية للتدقيق تابعة للمديرية الجهوية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية**

تقوم اللجنة الجهوية للتدقيق والمتكونة من شخصين مختصين بالتدقيق بزيارة ميدانية للمجمع الجهوي للاستغلال لولاية أدرار والوكالات التابعة لها، وذلك لمدة تتراوح بين 10 - 15 يوم، وتكون عملية التدقيق هذه كل سداسي من السنة، حيث تقوم بفحص وتدقيق مختلف الأقسام والمصالح خاصة قسم المحاسبة، وإبداء رأي حول سلامة وصحة القوائم المالية وتقديم النصائح والإرشادات اللازمة لتصحيحها وعدم الوقوع فيها مجدداً.

ويعتبر المجمع الجهوي للاستغلال لأدرار هذا الشكل من التدقيق تدقيق خارجي كون هذه اللجنة ليست من ضمن الهيكل التنظيمي للمجمع أي أنها جهة مستقلة عنه.

## ثانياً: التدقيق من طرف البنك المركزي

وهذا نادراً جداً، حيث يحدث هذا النوع من التدقيق في حال أن هناك:

- سوء في التسيير
- خلل أو مشكل على مستوى مصلحة التجارة الخارجية.

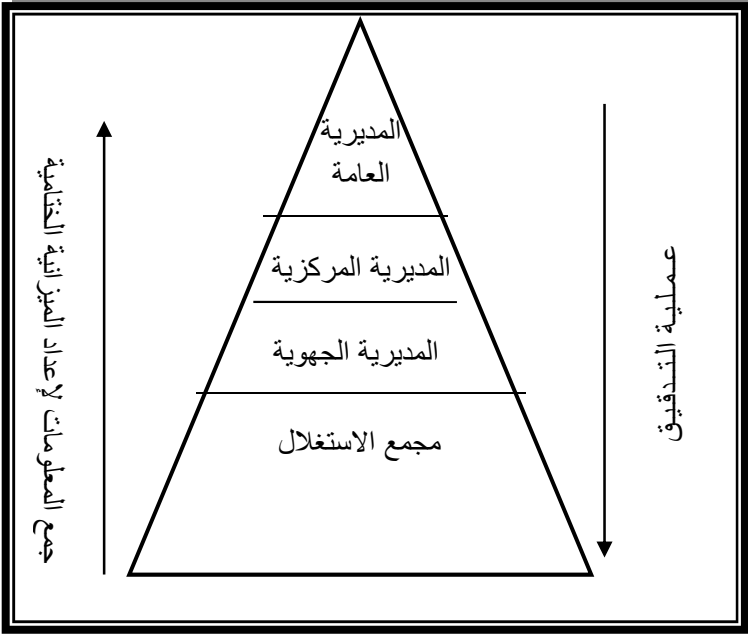
## ثالثاً: التدقيق من قبل محافظ الحسابات

تقوم المديرية العامة للبنك كل سنة بجمع كافة المعلومات اللازمة من جميع الوكالات عبر كامل الوطن والبالغ عددهم 300 وكالة تابعين لـ: 40 مجمع جهوي، من أجل تشكيل الميزانية الختامية لها، ثم تقوم بعرضها على محافظ الحسابات من أجل التأكد من أن المعلومات الواردة بالميزانية صحيحة وسليمة.

وفي حالة وجود أية تحفظات عن الميزانية، تلجأ المديرية العامة إلى تدقيق وفحص كل الأقسام والمصالح لاكتشاف مواطن الخطأ وتصحيحها بداية من المديرية العامة، وصولاً إلى كافة الوكالات.

وهذا ما سيوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم 04: عملية التدقيق وجمع المعلومات في بنك الفلاحة والتنمية الريفية



المصدر: من إعداد الباحثات، استنادا للمقابلة مع عبد الرحيمي رضا، المدير الفرعي لقسم الادارة والمحاسبة في مجمع الاستغلال بنك الفلاحة والتنمية الريفية أدرار، مجمع الاستغلال أدرار، 27- 04 - 2014.

دراسة أثر التدقيق الخارجي على جودة المعلومات المالية ببنك B.A.D.R

(1) وصف الدراسة:

اعتمدنا في دراستنا على الاستبيان توزيع 50 استمارة على عمال بنك الفلاحة والتنمية الريفية بأدرار، حيث تم استرجاع 36 استمارة صالحة للدراسة بنسبة 72%، وبعد جمع الاستمارات تم تفريغ اجابات العينة حسب مقياس ليكرت، حيث بلغ مستوى المعنوية 71.3%، وهذا ما يدل على مصداقية وثبات النتائج وهو ما يساعد في التحليل.

## الجدول رقم 01: مقياس الدراسة

التقدير	موافق جدا	موافق	لا أدري	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: مخرجات نظام spss

التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة على المتغيرات

(1) التحليل الوصفي لخصائص العينة حسب الجنس

الجدول رقم 02: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس

يتضح لنا من خلال الجدول أعلاه أن نسبة الذكور والتي تساوي 72.2% تمثل النسبة الأعلى من العينة، أي هم يمثلون العينة المدروسة، في حين بلغت نسبة الاناث 27.8%.

(2) التحليل الوصفي لخصائص العينة حسب الخبرة المهنية

الجدول رقم 03: توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

البيان	من 1 - 5 سنوات	من 5 - 10 سنوات	أكثر من 10 سنوات	المجموع
العدد	9	12	15	36
النسبة %	25	33.3	41.7	100

المصدر: مخرجات نظام spss

يتضح من خلال الجدول السابق أن ذوي الخبرة أكثر من 10 سنوات هم الأكثر في عينة الدراسة إذ بلغت نسبتهم 41.7% من إجمالي العينة المدروسة، ثم تليها الفئة ذات الخبرة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 33.3% ثم الأقل من 5 سنوات فهي تمثل ربع حجم العينة المدروسة.



### 3) التحليل الوصفي للعينة حسب المستوى الدراسي الجدول رقم 04: توزيع أفراد العينة حسب المستوى الدراسي المصدر: مخرجات نظام spss

يتضح من خلال الجدول أن أغلب عمال البنك هم حملة شهادات مختلفة والتي تمثل نسبة 47.2% من إجمالي العينة المدروسة، وهي نسبة مختلطة كون أن هذه الدراسات الأخرى قد تعبر عن ماجستير أو شهادات دون الثالث ثانوي ثم تلي هذه النسبة نسبة العمال الذين يحملون شهادة ليسانس والتي تقدر بـ: 27.8% ثم حملة شهادة تقني سامي بـ: 13.9% أما الثالث ثانوي والتقني فهما النسبتان الأضعف في الدراسة إذ بلغت نسبتها 8.3% و 2.8% على التوالي.

#### ثانياً: اختبار الفرضيات

من أجل تحليل البيانات واختبار الفرضيات تم الاستعانة بالأدوات المتوفرة في البرنامج الإحصائي SPSS مثل الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، واختبار Persen من أجل إثبات أو نفي الفرضيات.

#### 1) اختبار الفرضية الأولى:

$H_0$ : لا يوجد تأثير للمعايير الشخصية للمدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية  
 $H_1$ : يوجد تأثير للمعايير الشخصية للمدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية

#### الجدول 05: معامل الارتباط ودرجة المعنوية للفرضية الأولى

البيان	ثالث ثانوي	تقني	تقني سامي	ليسانس	دراسات أخرى	المجموع
العدد	3	1	5	10	17	36
النسبة %	.38	.82	.913	.827	.247	100
		معامل الارتباط		درجة المعنوية		
		0.517		0.023		

المصدر: مخرجات نظام spss

يتضح من الجدول السابق أن معامل الارتباط بين المعايير الشخصية للمدقق الخارجي وجودة المعلومات المالية يساوي 0.517، وبما أن قيمة درجة المعنوية 0.023 وهي قيمة أقل من الدرجة المأخوذة 0.05 فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية

البديلة والمتمثلة في: " يوجد تأثير للمعايير الشخصية للمدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية".

تشير نتائج الدراسة إلى وجود أثر للمعايير الشخصية للمدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية، ويرجع هذا الأثر إلى:

- تمتع المدقق بالاستقلالية أثناء ممارسته لمهامه ينتج عنه نتائج موضوعية، تعبر عن الصورة الحقيقية للمؤسسة وغير متحيزة بشكل يرضي جميع الأطراف المستخدمة للمعلومة المالية ويلبي احتياجاتهم بالشكل وفي الوقت المناسب؛ نظراً لأن المدقق الخارجي مستقل وغير تابع لهيكل التنظيمي للإدارة، فهو لا يقع تحت إشرافها ولا تمارس عليه أي ضغوط تحد من حريته في الفحص أو التقرير، كما أنه يسعى إلى تحقيق مصالح كل الأطراف المستفيدة دون تحيز أو تمييز.

- إن أمانة المدقق الخارجي ونزاهته تزيد من ثقة مستخدمي المعلومة المالية فيه وفي القوائم التي يدققها، مما يجعلهم يتخذون قرارات صحيحة مبنية على معلومات موثوقة خالية من الأخطاء.

- إن الخبرة المهنية للمدقق تجعله أكثر معرفة ومهارة وقدرة على اكتشاف الاختلالات، كما أنه كلما كان المدقق أكثر خبرة ازدادت هيئته وتأثيره على العمال واستجابتهم لمختلف ملاحظاته، وهو ما يقلل من الاختلالات ويجعل المعلومة المالية أكثر جودة.

## 2) اختبار الفرضية الثانية:

$H_0$ : لا يوجد تأثير لتقرير المدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية

$H_1$ : يوجد تأثير لتقرير المدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية

الجدول 06: معامل الارتباط ودرجة المعنوية للفرضية الثانية

معامل الارتباط	درجة المعنوية
0.673	0.011

المصدر: مخرجات نظام spss

يظهر من خلال الجدول أن معامل الارتباط بين تقرير المدقق وجودة المعلومة المالية يساوي 0.673، كما أن درجة المعنوية تساوي 0.011 وهي قيمة أقل من 0.05، وهو ما

يجعلنا نرفض الفرضية الصفريّة ونقبل الفرضية البديلة والمتمثلة في: " يوجد تأثير لتقرير المدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية".

تظهر نتائج الدراسة وجود أثر لتقرير المدقق على جودة المعلومة المالية، ويرجع هذا الأثر إلى أن:

- تقرير المدقق الخارجي هو صورة عن مدى التزام المؤسسة بالمعايير المحاسبية ومدى شرعية حساباتها، لذا فإن كل المؤسسات تسعى باستمرار لمنع الاختلالات والتلاعبات من أجل الحصول على تقارير نظيفة وتجنب أي ملاحظة قد تؤثر على صورة المؤسسة، مما يجعل المؤسسات أكثر حرصاً على صحة الإجراءات التي تؤثر على وضوح ودقة المعلومات المالية وقيامها بدورها في المقارنة والتنبؤ؛

- إن تقرير المدقق الخارجي يرفق بملاحظات المدقق وتوصياته، كما أن المدقق يقوم بمراقبة مدى مراعاة ملاحظاته من فترة لأخرى، وهو ما يجعل المسؤولين عن إنتاج المعلومة المالية أكثر حذراً لتجنب الوقوع في نفس الأخطاء.

#### الخاتمة -

نخلص إلى أن ظهور التدقيق جاء أساساً لأغراض رقابية بحثية، وتطور مفهوم هذا النشاط والأغراض المتوخاة منه تبعاً لتوسع المؤسسات الاقتصادية وانفصال ملكية المؤسسة عن تسييرها.

ونتج عن هذا التوسع ظهور طرف ثالث يستفيد من وظيفة التدقيق، ويتعلق الأمر بمختلف متخذي القرار الذين يعتمدون في وضع قراراتهم على المعلومات المالية الصادرة عن المؤسسة، مما يجعلهم في حاجة إلى ضمان الثقة في هذه المعلومات وهو ما تكفله لهم وظيفة التدقيق الخارجي باعتبارها تتم من طرف محايد يسعى لحماية مصالح جميع الأطراف دون تحيز، وبناءً على ذلك تم طرح إشكاليتنا التي تمثلت في:

#### ما مدى تأثير التدقيق الخارجي على جودة المعلومة المالية؟

من خلال الدراسة تم التوصل للنتائج التالية:

(1) تتميز المعلومة المالية بمجموعة من الخصائص تجعل منها أكثر جودة وفائدة لمستعملها، ومن بين هذه الخصائص خاصية الملاءمة التي ينتج عنها عدم وجود حكم موحد على جودة المعلومة المالية، إذ أن تقييم المستخدم لمدى ملاءمة المعلومة يعود أساساً لمدى تلبيتها لاحتياجاته وقدرته على التحليل من جهة أخرى؛

- (2) ترجع أهمية التدقيق الخارجي إلى خلق قيمة مضافة للمؤسسة تتمثل في زيادة فعالية المعلومات المالية لهذه الأخيرة وزيادة قيمتها الاستعمالية، ويعود هذا إلى الثقة التي يمنحها رأي المدقق الخارجي المحايد والمؤهل لمتخذي القرارات، والتي يظهر أثرها في ترشيد قراراتهم وبنائها على أساس معطيات حقيقية وليس على أساس عشوائي؛
- (3) تظهر الدراسة معامل ارتباط قدره (0.517) بدرجة معنوية (0.023) بين كل من المعايير الشخصية للمدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية وهو ما يوضح تأثر هذه الأخيرة بالمعايير الشخصية للمدقق؛
- (4) تؤثر استقلالية المدقق الخارجي على جودة المعلومة المالية حيث يسمح هذا المعيار للمدقق الخارجي الحق في تدقيق كل أقسام المؤسسة دون ضغوط أو تحيز شخصي، مما يجعله يؤدي عمله بشكل موضوعي يخدم جميع الأطراف المستفيدة من المعلومة المالية، وهو ما يتوافق مع نتائج الدراسة التي بينت متوسطا حسابيا لهذا المتغير يساوي (3.99) وانحراف معياري قدره (0.471)، وهو ما يوضح الانفاق على أثر هذا المتغير على جودة المعلومة المالية؛
- (5) تظهر الدراسة تأثير أمانة ونزاهة المدقق وذلك من خلال متوسط حسابي مرتفع (4.43) وانحراف معياري قدره (0.583)، ويعود هذا الأثر إلى أن عمل المدقق بكل أمانة ونزاهة يؤدي إلى زيادة درجة الثقة فيه وانتقال هذه الثقة إلى محتويات القوائم المالية المدققة من طرفه؛
- (6) الكفاءة المهنية والعلمية: إن توفر الكفاءة المهنية والعلمية في المدقق الخارجي يسمح لهذا الأخير باكتساب مهارة ومعرفة تسمح له باكتشاف الأخطاء والتلاعبات بسهولة، كما أن التدريب والتطوير المستمر يسمح له بأن يكون على اطلاع على كل مستجدات المهنة؛
- (7) أظهرت الدراسة معامل ارتباط قدره (0.673) بدرجة معنوية قدرها (0.011) وهو ما يوضح الارتباط بين تقرير المدقق وجودة المعلومة المالية. وتتأثر جودة المعلومة المالية بمعايير تقرير المدقق الخارجي من خلال:

اعتماد عدة أطراف على تقرير المدقق للحكم على التزام المؤسسة بالمعايير المحاسبية وشرعية حساباتها، مما يجعل المؤسسات تسعى لتفادي أي خطأ قد يؤدي إلى وجود رأي سلبي في هذا التقرير؛

يرفق المدقق الخارجي تقريره بمجموعة من الملاحظات، ويحرص على متابعة تصحيح الأخطاء ومراعاة الملاحظات في الفترات الموالية للتقرير، مما يجعل المسؤولين عن إنتاج المعلومات المالية أكثر حذرا وحرصا على اتسام المعلومات المالية بالخصائص النوعية التي تكفل جودتها.

وعلى ضوء النتائج السابقة نقدم التوصيات التالية:

- 1) بما أن المعلومة المالية أساس عملية اتخاذ القرار فإنه يجب على منتجي المعلومة المالية الإلمام بجميع خصائصها حتى تخدم متخذي القرار مستقبلا؛
- 2) حتى تؤدي المعلومة الأدوار المنوطة بها لا بد لها أولا أن تتوفر لمتخذي القرار في الوقت المناسب، لذا يجب على المؤسسات اعتماد مستوى معين من الإفصاح بما يخدم مصالحها ومصالح الأطراف الخارجية، كما أن العرض الإلكتروني للمعلومات المالية يسهل وصول المعلومة المناسبة للشخص المناسب وفي الوقت المناسب؛
- 3) يجب على إدارة المؤسسة عند توظيف المدقق مراعاة أثر استقلالية هذا الأخير على جودة المعلومة المالية، وفي هذا الإطار يجب:
  - الحرص على عدم وجود ضغوط على حرية تحركات ومجالات فحص المدقق الخارجي؛
  - عدم وجود علاقات شخصية أو مصالح تؤثر على استقلالية المدقق الخارجي وموضوعيته؛
- 4) ضرورة توعية المسؤولين بالدور الإيجابي للمدقق المتمثل في رفعه لدرجة الثقة في معلومات المؤسسة وبالتالي زيادة قيمة هذه المعلومات من جهة، وتحسين الأداء من خلال اكتشاف الأخطاء والعمل على تصحيح الإجراءات لتفادي تكرارها في المستقبل؛
- 5) يجب على المؤسسات عند توظيف المدقق الخارجي الحرص على اختيار شخص ذي مؤهل علمي في مجالات التدقيق والمحاسبة وخبرة معتبرة في هذا المجال؛

## قائمة المراجع -

- 1 محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 3، 2006، ص ص: 9- 10.
- 2 محمد التهامي طواهر، نفس المرجع السابق، ص: 30.
- 3 وسيلة بوخالف، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة ماستر، [غ منشورة]، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، سنة 2013، ص: 15.
- 4 سرديوك فاتح، دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية- دراسة حالة الشركة الجزائرية للألنيوم بالمسيلة، رسالة ماجستير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2004، ص ص: 18- 20.
- 5 Conseil algerien national de la comptabilité, projet de système comptable financier, p :35.
- 6 Conseil algerien national de la comptabilité ,projet de système comptable financier, juillet 2006, p :35.
- 7 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، القانون 07/11، الصادر في 25/11/2007، المتضمن النظام المالي المحاسبي، لجريدة الرسمية رقم 74، ص: 05.
- 8 Conseil algerien national de la comptabilité ,projet de système comptable financier, op.cit, pp :36-40
- 9 Intenatinal Financial Reporting Standars foundation (un document publié par IASB), **cadre conceptuel de l'information financiere**, Septembre 2010, [en ligne], disponible sur : [www.nifccanada.ca/normes...dinformationfinanciere/.../item71834.pdf](http://www.nifccanada.ca/normes...dinformationfinanciere/.../item71834.pdf) (2014/03/23)، vol: 32p, p: 10.
- 10 هوام جمعة، لعشوري نوال، دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومة المحاسبية، ورقة قدمت إلى الملتقى الوطني حول الحوكمة المحاسبية للمؤسسة (واقع، رهانات وآفاق)، المنعقد بتاريخ 07 ديسمبر 2010، أم البواقي، جامعة أم البواقي، ص: 12.
- 11 منذر نجم و آخرون، دور المدقق الخارجي على محك الأزمة العالمية، مجلة سوق رأس المال الفلسطيني، تشرين الأول، 2009، العدد 12، ص: 10.
- 12 وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريضية لولاية أدرار.
- 13 وثائق بنك الفلاحة والتنمية الريضية لولاية أدرار.
- 14 مقابلة مع: عبد الرحيمي رضا، المدير الفرعي لقسم الادارة والمحاسبة في مجمع الاستغلال بنك الفلاحة والتنمية الريضية أدرار، مجمع الاستغلال أدرار، يوم: 27-04-2014.